أزمة انتخابات مجالس الطلبة في الجامعات: دراسة حالة في إحدى الجامعات الأردنية

أحمد حلمي العبلي | شباط 2023

تم تمويل هذه الورقة بمنحة من وزارة الخارجية الأمريكية. الآراء والنتائج والاستنتاجات الواردة هنا هي آراء المؤلف/ة ولا تعكس بالضرورة آراء ونتائج واستنتاجات وزارة الخارجية الأمريكية.

تمّت صياغة هذه الورقة من قبل مؤلفين شباب فرديين تم اختيارهم للمشاركة في برنامج إعلام الشباب جيل 01. الآراء والنتائج والاستنتاجات الواردة هنا هي آراء المؤلف (المؤلفين)، ولا تعكس بالضرورة آراء ونتائج واستنتاجات هيئة أجيال السلام.

المقدمة

تعد انتخابات مجلس الطلبة الصيغة المعتمدة لتمثيل طلبة الكليات داخل الجامعات الأردنية. وتأتي وفق توجيهات الرؤية الملكية حول مواجهة التحديات التي تقف حائلاً أمام استثمار طاقات الشباب وخلق مساحات آمنة للمشاركة المنظمة والإيجابية والتوجهات. وتعد انتحابات مجالس الطلبة مكمّلة للجهود الوطنية في التحوّل إلى الديمقراطية الشاملة، والتي تدفع نحو تعزيز المشاركة السياسية للشباب وإبراز دورهم في صنع القرار. إلا أن التزام الجامعات بإجراء الانتخابات ضمن الرؤى الوطنية أمر يحتاج لتمحيص. تعالج هذه الورقة حالة احدى الجامعات الادنية التى شهدت تعليق إجراء انتخابات مجلس الطلبة منذ عام 2013. مما حال دون تمكين الطلبة من الخروج من حالة العزلة التي يعانون منها والانفتاح السياسي والاجتماعي وتنمية قدراتهم ودعم إبداعاتهم وابتكاراتهم.

تحتضن جامعة آل البيت أكثر من 20 ألف طالبة وطالب في الكليات والمعاهد المختلفة داخل حرم الجامعة بحسب التقرير السنوي 2020/2019 الصادر عنها. [1]وفي ظل استمرار غياب الممارسة الديمقراطية في الجامعة وغياب التمثيل الحقيقي للطلبة لتسعة أعوام على التوالي، يعيش معظمهم حالة اغتراب سياسي يفرض عليهم عزوفًا عن المشاركة في الحياة العامة ينعكس من خلال نسب الاقتراع المتدنية في الانتخابات التشريعية بين أوساط الشباب؛ وهو نتيجة طبيعية لانعدام التجربة والممارسة الانتخابية لأي صيغة تمثيل في حياتهم الجامعية التي تمتد من أربع إلى خمس سنوات بين أسوارها، بينما لا يوجد من يمثلهم في مطالبهم المختلفة سواءً كانت مطالب خدمية أو أكاديمية. ويصطدم الحماس الواعي للطلبة للمطالبة السلمية العادلة وللعمل العام من خلال إطلاق المبادرات الفردية أو الجماعية مع أنظمة التأديب السارية، والتي تقيّد النشاط أو الحراك الطلابي والمنفصلة عن الواقع والتطور التكنولوجي المتنامي، كما تتعارض مع توجهات الحكومة ووزارة التعليم العالي،[2] بحيث لم تشهد أنظمة التأديب هذه تطويرًا أو تعديلاً منذ أكثر من 10 سنوات. وفي حين أن الأندية والفعاليات التي تُعنى بمشاركة الشباب في الحياة العامة والتمكين السياسي التي ترعاها الجامعة لا تتفهم السياق التاريخي للحراك الطلابي، ولا ترتقي إلى همومهم وقضاياهم، فلا غرابة في أن يتبدد شعور الطلبة في الانتماء إلى الجامعة. وفي مخالفة للدستور، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تحرم إدارة الجامعة بذلك الطلبة العديد من الحقوق الأساسية وحق التعبير عن الرأي والانتخابات والتمثيل الديمقراطي.

[1] جامعة آل البيت، "التقرير السنوي لجامعة آل البيت للعام الجامعي (2019/2020)" ، 2020.
https://www.aabu.edu.jo/AR/Centers/QADC/Departments/SAP/Documents/annual_report2019-2020.pdf

[2] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، "مجلس الوزراء يقر نظام تنظيم ممارسة الأنشطة الحزبية الطلابية في مؤسسات التعليم العالي لسنة 2022 ، *2022*. *https://bit.ly/3GnvKKV*

وبالرغم من تجسد الرغبة الوطنية فى إدماج الشباب على شكل جملة من التشريعات ذات الطبيعة السياسية، في مقدمتها قانون الانتخاب[3] وقانون الأحزاب لعام ،2022[4] لم تعزز جامعة آل البيت الجهود الوطنية التي تعدها منظمات المجتمع المدني في برامج تأتي على شكل مبادرات لتعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة وإعدادهم للحياة السياسية، ولم تَعُد عن قرار تعليق إجراء انتخابات مجلس الطلبة إلى حين إعداد هذه الورقة. تحاول هذه الورقة الوقوف على أبعاد الوضع القائم حاليًا، وتعارضِه مع القوانين الأردنية وتوصيات اللجنة الملكية في هذا الخصوص، وتوجه الورقة توصياتها لوزارة التعليم العالي ورئاسة جامعة آل البيت والمجتمع المدني والحكومة الأردنية.

جذور المشكلة

في محاولة العودة إلى الأسباب الحقيقية وراء تعليق انتخابات مجلس الطلبة، وللعام 2013 تحديدًا الذي كان قد شهد في مطلعه مشاجرة عنيفة وحادثة طعن لأحد الطلبة داخل حرم الجامعة، والتي تحولت سريعًا إلى المشاجرات الحاشدة التي أخذت الطابع القبلي والعشائري ثم إلى عدة مظاهر عنف غير مبرر. كانت هذه الحادثة قد وقعت قبل موعد البدء بإجراء انتخابات مجلس الطلبة بشهر واحد، وأدت إلى أزمة إدارية واسعة وتعليق للدوام الرسمي في الجامعة، ومن ثم إعلان إدارة الجامعة إرجاء عقد الانتخابات بعدها بشهرين فقط. بعد انقضاء الشهرين اكتفت إدارة الجامعة بتصريحات مقتضبة تشير إلى "أن الأوضاع الحالية في الجامعة لا تسمح بإجرائها" ، وبعد مرور خمسة أعوام وفي مقابلة متلفزة لقناة المملكة في 2018 صرح الدكتور عمر العطين، عميد شؤون الطلبة آنذاك، "أن انتخابات مجلس الطلبة أحد الأسباب في حدوث عنف وإثارة للنعرات والمشاجرات بين الطلبة وأن الجامعة تتبنى الأندية الطلابية بديلاً".[5]

ومنذ ذلك الحين، اقتصرت البيانات الصادرة عن إدارة الجامعة على إعلان احتواء مشاجرات الطلبة التي تخرج عن إطار مشاجرات الجامعات إلى إطار المشاجرات المجتمعية بالتلويح بالعقوبات بحق الطلبة المتسببين في هذه المشاجرات. وعدت الجامعة عدة مرات بعودة للانتخابات بعد فصل دراسيّ واحد في إطار قوانين وتعليمات جديدة ، لكنها لم تفِ بهذه الوعود، مما يعكس عدم رغبة الجامعة في تحليل أسباب الأزمة وسبل معالجتها.

ويجب الإشارة هنا إلى أن حل هذه المعضلة وغيرها كان يتمثل فى ضرورة إلغاء "نظام الصوت الواحد" الذي ترفضه القوى الشعبية، والذي كانت تقوم عليه انتخابات مجلس الطلبة داخل الجامعة، وتقره عمادة شؤون الطلبة فى كل دورة انتخابية، ويأتى رفض القوى الشعبية والطلبة نظام الصوت الواحد لسببين؛ أولهما: أثره فى تجسيد العشائرية والإقليمية والانتماءات التحت وطنية والتى تؤدي إلى إثارة النعرات وزيادة حدة العنف، وهو ما يضرب الهدف الرئيسي للانتخابات، ألا وهو تعزيز الوعي الديمقراطي لدى الطلبة. وثانيهما: لا تعكس

[3] رئاسة الوزراء، "قانون رقم (4) لسنة 2022 قانون الانتخابات لمجلس النواب : المملكة الأردنية الهاشمية، الجريدة الرسمية، العدد(2865)، 2022. https://bit.ly/3WOL5tu

[4] رئاسة الوزراء، "قانون رقم (7) لسنة 2022 قانون الأحزاب السياسية) المملكة الأردنية الهاشمية"، الجريدة الرسمية، العدد (2930)، 2022. https://bit.ly/3C1hepF

[5] قناة المملكة الفضائية، غياب انتخابات مجلس الطلبة عن جامعة آل البيت منذ عام 2013،2018 . تقرير فيديو https://bit.ly/3IbDLEd

مخرجات نظام الصوت الواحد توجهات الطلبة، إذ يضاف على ذلك كله اعتبار توزيع النشرات والبيانات الانتخابية مخالفة تستوجب التأديب، وشرط عدم ترشح النشطاء من الطلبة الذين حصلوا على عقوبة حسب أنظمة التأديب. يعطى هذا النظام للطالب الحق فى انتخاب مرشح واحد فى دائرة (كلية أو قسم) تصل مقاعدها أحياناً إلى (5) مقاعد على أساس واهن. لذا، كان لا بد من العمل تدريجيًا على تطبيق نظام التمثيل النسبي في انتخابات مجالس الطلبة.

الفجوة المتنامية بين الطلبة وإدارة الجامعة

تتسع الفجوة بين إدارة جامعة آل البيت والطلبة في غياب تمثيل الطلبة، وتتعرض للمضايقات كل محاولات الاحتجاج التي يتبناها الطلبة على استمرار سياسات الجامعة التي تعتبر مجحفة؛ مثل سياسة اشتراط الدفع قبل التسجيل، أو أسعار الوجبات التي لا تراعي التباينات في دخل الطلبة، ويتم استدعاء الطلبة فورًا في عند محاولاتهم التعبير عن انتمائهم أو التصريح حول قضية وطنية أو عروبية ما ،وعلى الرغم أن قانون الأحزاب لعام 2007 لا يمنع العمل السياسي داخل الجامعات،[6] إلا أنه يصطدم بالواقع ولم ينجح في تغيير أو تعديل المادة الخامسة من تعليمات الأندية الطلابية التي تحظر الاشتغال بالأمور السياسية وتضعها في صف الأمور الطائفية والإقليمية [7]وتتسع هذه الفجوة إلى ما بعد التمثيل والنشاط السياسي وتصل لمشاركة الطلبة في التعبير عن مشاكلهم الجامعية التي تواجَه بالقمع أيضًا. فبعد أن نشر فيديو[8] على منصة فيس بوك يوثّق تعدي سائقي الحافلات على القانون بالتحميل الزائد وسوء التصرف ويُظهر رداءة إدارة نظام نقل الطلبة من وإلى الجامعة، يقول مُعدّ الورقة، وهو من نشر الفيديو المذكور: "تم الاعتداء علينا بالضرب وبأقذع الشتائم من قبل سائقي الحافلات في حضور موظف الأمن الجامعي الذي لم يتدخل. وما منعني من تقديم شكوى في حينه هو حالة الذعر المنتشرة بين زملائي الطلبة بسبب استنفار الجامعة ضد الحملة الطلابية التي دعت لتصويب وضع المواصلات وحافلات النقل والتي كانت تتفاعل تحت وسم #قصتي_مع_مواصلات_آل_البيت".

تعارض القوانين المعمول بها

لا يزال تطبيق القوانين والأنظمة المستحدثة يواجه جملة من التحديات. مثلاً، يشترط نظام البعثات الدراسية فى الجامعات وكليات المجتمع الأردنية لأبناء ضباط وأفراد القوات المسلحة الأردنية رقم (80) لسنة 1980، المعروف بمنحة المكرمة الملكية السامية لأبناء العسكريين، على الطلبة المستفيدين من المكرمة عدم العضوية فى أي حزب سياسى، ويُنصّ على ذلك فى نموذج العقد الخاص بالمبتعثين للدراسة في الجامعة والذي يقوم الطالب بتوقيعه مع القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية.[9]

---

[6] المحامي جمال الخطاطبة، "قوانين أردنية"، مدونة قانون الأحزاب السياسية، 2007. https://jamallawfirm.wordpress.com

[7] جامعة آل البيت، تعليمات الأندية الطلابية في جامعة آل البيت صادرة عن مجلس الجامعة ، 2022. https://aabu.edu.jo/AR/Departments/legalaffairs/Pages/Instructions.aspx

[8] أحمد حلمي العبلي،أحلى يوم بجامعتي منشور على وسائل التواصل الاجتماعي، 2016 . https://www.facebook.com/Ahmad.7ilme/videos/1020621073804818 4/?idorvanity=1913747145654 02

[9] ليث كمال نصراوين، طلاب المكرمة وعدم الإنتماء للأحزاب، موقع خبرني،2022. https://alrai.com/article/10754093/كتاب/طلاب-المكرمة-وعدم-الانتماء-للأحزاب

وتفصل المادة (18) من نظام المنحة حالات معينة لإنهاء بعثة طالب المكرمة، والتى من أهمها "إذا انتمى إلى أي حزب أو قام بأي نشاط سياسى لا يتفق ومصلحة المملكة وسياستها العليا، وثبت ذلك بموجب تقرير من الجهات الأمنية أو الجامعة أو الكلية المبعوث إليها". الأمر الذي يشكل أيضًا تعارضًا واضحًا وصريحًا مع الرؤى الملكية السامية بدعوة الشباب إلى الانخراط بالعمل الحزبي، وأن يسهموا في عملية التغيير والتحديث باعتبارهم الشريحة الأكبر في المجتمع.

وتخصص جامعة آل البيت 20% من المقاعد الدراسية كل عام لطلبة المكرمة الملكية. مما يعنى أن الجامعة ونظام المكرمة يحرمون خُمس طلبة الجامعة من المشاركة السياسية وتمثيلهم من خلال أعضاء منتخبين سواء داخل الجامعة عن طريق مجلس الطلبة أو خارجها عن طريق الأحزاب السياسية، الأمر الذي يتطلب جهود تواصل فعلية بين مؤسسات الدولة ومباحثات مكثفة على المستوى التشريعي حيال هذا التعارض الصريح.

تبدد المادة (4) من قانون الأحزاب لسنة 2022 هواجس الطلبة ومخاوفهم من العمل الحزبى. كما كرست المادة (20) من قانون الأحزاب السياسية الحق لطلبة مؤسسات التعليم العالى الأعضاء فى الحزب السياسى بممارسة الأنشطة الحزبية داخل حرم تلك المؤسسات من دون أي تضييق أو مساس بحقوقهم، وتتوافق مساعي الحكومة ومؤسسات المجتمع والقوى الشعبية في هذا مع مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية الخاصة بتمكين الشباب للمشاركة السياسية في ما تسميه مرحلة التمكين الشبابي في سن 19-،22[10] والتي من شأنها أن تعزز قيم المواطنة الفاعلة والإيجابية وسيادة القانون وتكافؤ الفرص.

مثلاً تنص التوصيات الخاصة باللجنة الملكية لهذه المرحلة على أن "تقوم الجامعات الحكومية والخاصة بتأسيس اتحادات أو مجالس طلبة منتخَبة، والعمل على تفعيل المجالس المعطَّلة بما يستجيب للرؤية الملكية بتعزيز المشاركة الفاعلة في الحياة العامة،" كما تفصل الحاجة لاستحداث ميزانية لاتحادات الطلبة ومجالسهم من ميزانية كلّ جامعة، وتدعو إلى إعادة هيكلة وتفعيل دور الأندية الطلابية وعمادة شؤون الطلبة بطريقة تستثمر الطاقات الشبابية، واستحداث أندية طلابية تُعنى بالتمكين السياسي والمشاركة في الحياة العامة. وبذلك تكون توصيات اللجنة الملكية قد فتحت الباب واسعًا لتعزيز المشاركة السياسية للشباب أولاً داخل الحرم الجامعي ومن ثم خارجه. وتبقى الإشكالية اليوم في ترجمة هذه التوصيات إلى واقع يلمسه الطلبة في كل الجامعات.

التوصيات

تقدم الورقة توصياتها على ثلاثة مستويات بحسب الجهات المعنية:

[10] اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، التوصيات المقترحة لتمكين الشباب ، *2021*. https://tahdeeth.jo/

على المستوى القانوني والتشريعي، لا بد من اقتراح مشروع قانون اتحاد عام للطلبة يعمل كمظلة تحمي الحق الذي منحه قانون الأحزاب الجديد للطلبة. لأن الأصل في تنظيم الأنشطة الحزبية هو أن يمتلك الطلبة الشرعية والحق في ممارسة الرقابة على الجامعة وفعالياتها التي لم ترتق في كثير من الأحيان لهمومهم وقضاياهم، بخلاف المادة 4 من قانون الأحزاب لسنة 2022 التي توجه أنشطة الطلبة الحزبية لتشجيع المشاركة الطلابية بالعمل العام وبالانتخابات التي تنظمها مؤسسة التعليم العالي لمجالس الطلبة أو الاتحادات أو الجمعيات أو النوادي الطلابية فيها. ومن الممكن العمل على اقتراح مشروع القانون على المدى القصير والمتوسط قبل نهاية الدورة التشريعية، لكي يتم العمل به بداية العام الجامعي القادم.

على مستوى جامعة آل البيت، ينصح أن تقوم الجامعة بالإعلان عن فتح باب الترشح لانتخابات مجلس الطلبة وتحديد موعد عودة العمل به، وتقديم ضمانات لعدم حله دون أسباب، والعمل على سماع مقترحات الطلبة حول صياغة آليات الانتخاب، واستحداث قنوات تواصل فعالة تلبي طموح وآمال الطلبة وتتبنى مطالباتهم. ومع أن هذه عملية مستمرة وطويلة الأجل، لكن يمكن لها أن تبدأ بخطوات فعلية صغيرة تحيل الجامعة لتكون أنموذجًا مصغرًا للحياة السياسية يحتذى به. أيضًا على مستوى الجامعة، يجب إعادة النظر في أنظمة التأديب المعمول بها في الجامعة لإعطاء مساحة حقيقية لحرية العمل الطلابي مثل نشاط توزيع البيانات الانتخابية والمنشورات وجمع التواقيع وإلغاء نظام الصوت الواحد في سبيل الحد من ظاهرة العنف الجامعي داخل الجامعة. ويمكن العمل على ذلك في مراحل على المدى القصير.

على المستوى الشعبي الوطني، يجب أن تتوجه مؤسسات المجتمع والقوى الطلابية لخلق رأي عام أردني ضاغط من أجل إعطاء الطلبة حقوقهم استنادًا لحكم "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" والذي تصادق حكومة المملكة الأردنية عليه، والذي ينص صراحةً على إتاحة التعليم العالي على قدم المساواة تبعًا للكفاءة، والأخذ تدريجيًا بمجانية التعليم العالي[11] ويمكن توافر جهود هذه القوى لعقد مؤتمر وطني لبحث قضايا التعليم العالي تشارك فيه كافة القوى والفعاليات الرسمية والنيابية بهدف النهوض بجامعاتنا التي أصبحت سمعتها وهيبتها على المحك في ظل انتشار ظاهرة العنف الجامعي ورفع الدعم الحكومي عنها، بهدف صياغة مقترح قانون إقامة اتحاد عام لطلبة الأردن يعمل على وحدة الصف الطلابي وتوثيق عرى الوحدة الوطنية من خلال سلسلة من الأنشطة والفعاليات على مستوى المملكة.

على المستوى الحكومي، أن تشمل خطط التنمية التي تضعها الحكومات المتعاقبة على المدى القصير والمتوسط والبعيد دعم وتنمية جامعة آل البيت وإيلاء أهمية لتنمية موقع الجامعة المحاذي لجيوب الفقر في محافظة المفرق والبادية الشمالية الشرقية، اذ تتكتل النسبة الأكبر من اللاجئين السوريين في هذا الموقع الاستراتيجي. وبالإضافة لتحديات نسب الفقر والأمية والبطالة الأكبر والأكثر تفشّيًا في هذه المنطقة تواجه الجامعة تحديات تعاظم الحاجة للتعليم والخدمات.

[11] المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الدورة الحادية والعشرين، تشرين الثاني/نوفمبر - 3 كانون الأول/ ديسمبر 1999 الحق في التعليم (المادة 13) https://bit.ly/3G02k3X

generationsforpeace
أجـــيـال الســـــلام

يتم تنفيذ برنامج جيل01 من قبل هيئة أجيال السلام بدعم
من السفارة الأمريكية في الأردن.